رأي القدس

العراق: تنازل الجعفري وخفاياه

■ يواصل السيد نوري المالكي رئيس وزراء العراق المكلف مشاوراته من اجل تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، بالصورة التي يمكن ان ترضي غالبية الكتل والاحزاب السياسية المنخرطة في العملية السياسية، ولكن المهمة ليست سهلة، لأن هناك اصراراً من قبل «الائتلاف» الشيعي على تولي وزارتي الداخلية والدفاع، الامر الذي يرفضه الآخرون بقوة.

ولا بد ان السيد المالكي يدرك جيداً ان صبر الادارة الامريكية على «الائتلاف» الذي يمثله قد بدأ ينفد بشكل متسارع، ولهذا لن يكون غريباً او مستبعداً اذا ما جرى تقديم تنازلات للاطراف الاخرى على صعيد الوزارات السيادية لتجنب الغضب الامريكي.

فقد كان لافتاً، وحسب ما صرح السيد جلال طالباني رئيس الجمهورية، ان تنازل «الائتلاف» عن ترشيح الدكتور ابراهيم الجعفري، وتسهيل عقد جلسة للجمعية الوطنية (البرلمان) لتوزيع المناصب لم يكن حرصاً على حل الأزمة، ورغبة في تقديم مصالح العراق على المصالح الحزبية والطائفية الضيقة، وانما بسبب تهديد الادارة الامريكية بسحب جميع قواتها من العراق اذا لم تتوصل الاطراف المنخرطة في العملية السياسية الى حل سريع لأزمة تشكيل الحكومة.

ومن الواضح ان الزيارة المفاجئة والسرية لكل من دونالد رامسفيلد وزير الدفاع، وكوندوليزا رايس وزيرة الخارجية قبل عشرة ايام، حملت هذا التهديد الصريح والواضح لاقطاب هذه العملية، لأنه بعد مغادرتهما ببضعة ايام تنازل الدكتور الجعفري عن ترشيحه، وتخلى عن عناده السابق، وانعقد البرلمان، وتمت عملية توزيع المناصب الرئيسية مثل رئيس الجمهورية ونوابه، ورئيس البرلمان ونوابه.

فالقوى السياسية المتحالفة مع الاحتلال، والمساندة للمشروع الامريكي في العراق والمنطقة، تدرك جيداً ان انسحاب القوات الامريكية في الوقت الراهن سيكون كارثة بالنسبة اليها، لأنها لن تستطيع السيطرة على مقاليد الامور، ولن يكون مفاجئاً اذا ما غادرت البلاد فور بدء هذا الانسحاب الى المنافي التي جاءت منها ايثاراً للسلامة.

فبعد ثلاث سنوات من الاحتلال، ووجود حوالي مئة وخمسين الف جندي امريكي، وعشرات الآلاف من القوات المتعددة الجنسيات من بريطانية وايطالية وبولندية ويابانية وغيرها، علاوة على ربع مليون جندي عراقي موزعين على اجهزة الشرطة والحرس الوطني، عجزت الجماعة الحاكمة في العراق عن تأمين أمن بغداد واستقرارها، وأكدت تقارير امريكية ان ثلاث محافظات من مجموع ثماني عشرة محافظة تتمتع بالأمان، أما باقي المحافظات فخارجة عن سيطرة الحكومة المركزية بالكامل.

وهذا الوضع المتردي هو الذي يدفع القوى السياسية العراقية المرتبطة بالاحتلال الى التمسك بالقوات الامريكية بكل الطرق والوسائل، والحيلولة دون انسحابها، او اطالة امد بقائها الى اطول فترة ممكنة كسباً للوقت، وهذا ما يفسر سرعة حل عقدة رئاسة الحكومة وتوزيع الصلاحيات بين الطوائف، فور تهديد كل من رامسفيلد والسيدة رايس بسحب القوات الامريكية.

ومن المفارقة اننا لم نسمع أي اتهام من قبل بعض السياسيين العراقيين، وخاصة من قائمة «الائتلاف» للسيدة رايس وزميلها رامسفيلد بالتدخل بالشأن العراقي الداخلي، على اعتبار ان توزيع الرئاسات (الجمهورية، الوزراء، البرلمان) هي من الخصوصيات العراقية المحضة التي تشكل خطاً احمر يحظر على الاجانب، حتى لو كانوا من الامريكيين، الاقتراب منه.

القوات الامريكية «ستهرب» من العراق فور تشكيل الحكومة، لسببين، الاول هو تزايد اعمال المقاومة المسلحة وتصاعد الخسائر في صفوفها، والثاني بدء العد التنازلي للمواجهة الامريكية ـ الايرانية. ونشك ان تبقى الحكومة والبرلمان ورئاسة الجمهورية في بغداد بعد انسحابها.

أين هما سورية ولبنان اليوم بعد سنة من تفكيك التوأمة بينهما؟

مطاع صفدي *

■ في تاريخ حقبة الاستقلال الوطني العربي حدثان انفصاليان يقعان على مستوى قطرين اثنين لكنهما يستوليان على مفاصل رئيسية في سيرورة النهضة كأحداث وتداعيات تعزز من نقائض النهضة نفسها، تهددها بمفاعيل انحطاط تناسته ذاكرتها. لكنه يظل حاضراً يطلّ برأسه فجأة، مبرهناً في كل مرة أنه هو الثابت وسواه هو الاستثناء.

قبل خمسة وأربعين عاماً وقع تفكيك أول وحدة بين دولتين مستقلتين حديثاً، مصر وسورية. وقبل عام ابتدأ الشروع في تحقيق أحدث تفكيك آخر يتناول التوأمين الأقرب إلى بعضهما، سورية ولبنان.

في الوحدة الأولى التي أعلنت قيام أول دولة لكيان سياسي عربي رائد تحت اسم: الجمهورية العربية المتحدة، كان ثمة عوامل انفصالية كثيرة، قديمة ومستحدثة، جرى إيقاظها وتنشيطها بسرعة فائقة تحت شكل الوحدة السياسية. منها، وربما من أهمها، ذلك التباعد الجغرافي بين القطرين، وفي مركزه تمارس إسرائيل مهمة الحارس التاريخي المصطنع للانشقاق الجغرافي المتوارث في أرض الوطن العربي الأكبر ما بين مشرقه ومغربه. فلم يكن مقبولاً ولا معقولاً أن يمر جسر الوحدة ما فوق رأس الكيان الصهيوني الناشئ حديثاً، دون أن يستثيره ويستفز فيه أعمق إحساس بخطر الزوال لوجوده الرخص والدخيل أصلاً. وقد وصف ليفي أشكول رئيس وزراء إسرائيل حين إعلان الوحدة أنها أمست واقعة بين فكّي كماشة: كما أحسّ كل من معسكريْ الغرب بزعامة أمريكا والشرق بقيادة موسكو، أنهما أُخذا على حين غرة. وأن خارطة سايكس ـ بيكو المستمرة منذ عشية الحرب العالمية الأولى، قد تعرضت للمحظور الأكبر، وهو التجرؤ على (استقرار) حدود التقسيم التي سجنت داخلها كيانات ممزقة سُميّت دولاً ومُنحت استقلالات، وأنعم عليها صانعوها بحقوق السيادة الوطنية على أراضيها ومجتمعاتها المشرذمة، شرط ألا تفكر إحداها بأية اختراقات لأسوارها. فكيف إذا ما تعانق فجأة مشرق الوطن ومغربه، وامتد جسر التكامل البنيوي بين أهم دولتين فيهما: مصر كبرى أقطار العرب في مختلف المقاييس حجماً إنسانياً وحضارياً وجغرافياً، وسورية الشام، حاضرة التاريخ وتراثه، ورائدة المشروع النهضوي بوعوده المستقبلية.

ولقد اهتزت عروش وممالك الخارطة الاستعمارية تحت وقع الحدث الوحدوي الاستثنائي، الذي اعتبره آنذاك الجيل المعاصر له، أنه هو الحدث الاستقلالي الأول الحقيقي المصنوع بإرادة الشعبين وغير الممنوح، أو المفروض بالأحرى من قبل الأجنبي المهيمن، كما كان حال الاستقلالات القطرية السابقة التي كانت من نتاج متغيرات في استراتيجية توازن القوى، وتقاسم مناطق النفوذ، بين معسكري الحرب الباردة المتصاعدة. وعلى هذا الأساس يمكن القول أن تحالفاً فورياً، دولياً وإقليمياً، قام كرد فعل رافض للتغيير العربي، وساعياً مباشرة إلى تطويقه وحصاره قبلما تكتسح رياحه العنيفة سدود الخارطة الجيوسياسية القائمة، وتندلع هذه المرة حركة التحرر القومي الشامل لعمق الوطن العربي وأطرافه جميعها، وينطلق معها المشروع النهضوي بكامل قوى (الأمة) وبتكامل إمكانياتها المكبوتة والمقموعة، ولكنها الواعدة بتوفير كل الذخائر الضرورية، من إنسانية ومادية، لبناء الأمة الحرة العصرية القادرة على احتلال مكانها الفارغ من نموذجها طيلة ألف سنة، ومنذ أول سقوط لبغداد الرشيد والحضارة والحرية معها.

لكن أفلح تحالف الثنائي: الاستعمار الجديد و(الرجعية) العربية الصاعدة، في إحكام شتى أشكال الحصار حول الجمهورية العربية المتحدة، وخاصة حول (إقليمها الشمالي) كما كانت تُسمى سورية آنذاك. فقد أحبطت الانتفاضات الوحدويةَ المطالبة بالالتحاق بالجمهورية الجديدةَ، فتمّت معالجتها سريعاً بطريقة الغزو الخارجي: (إنزال عسكري أمريكي في لبنان، وآخر بريطاني في الأردن) أو بأسلوب التحريف الداخلي وشرذمة قوى التغيير (ضرب ثورة العراق 1958 بما يشبه حرباً أهلية أيديولوجية بين الحزبين البعث والشيوعي). فقد كان رهان بناء الوحدة ونجاحها موقوفاً على عاملين متضامنين، أولهما نزول البناء الوحدوي من قمة السلطة إلى تحريك متغيرات الحياة الاجتماعية المنتظرة في القطرين وانفتاحهما الكامل على بعضهما ديمقراطياً واقتصادياً وثقافياً. والعامل الثاني هو النمو الأفقي والانتشار الجغرافي للحراك الوحدوي في معظم ساحات الوطن حول نواة الجمهورية التي قامت، وأطلق مجردُ قيامها هذا فعاليةَ تحريض جماهيرية هائلة في أقرب الأقطار وأبعدها. لقد كان انبعاث عالم عربي موحد (ومن الخليج الى المحيط) قاب قوسين أو أدنى من التحقيق، ولم يكن مجرد شعار دعاوي. ذلك هو مثار الخوف الكبير لدى الغرب والرجعية المحلية واسرائيل التي شعرت أنها دخلت حقاً سباق الوجود والعدم مع هذه الثورة الوحدوية العارمة التي تحيط بها من كل جانب. هذا فضلاً عن اهتزاز العروش العربية وتساقط بعضها، فقد أدرك الغرب أن نصف البحر الأبيض المتوسط وما وراءه يكاد يفلت من سيطرته، لأول مرة منذ انهيار الأمبراطورية العثمانية. كذلك لم يكن قطب الحرب الباردة الثاني في موسكو مرتاحاً لغلبة المد (القومي) على التحرك الشيوعي (القطري).

من هنا كانت ضخامة المسؤولية التاريخية والدولية غير المسبوقة الملقاة على عاتق قيادة دولة الوحدة. وقد تكون وسائل دفاعاتها معنوية أكثر منها مادية في مواجهة جبهات التآمر الإقليمي والخارجي، ما جعلها تنجح تدريجياً في إيلاء المسألة الأمنية درجة متقدمة على سواها من أعباء التنمية الاقتصادية والسياسية. وهكذا تراجعت تدريجياً شعبية السلطة القائمة خاصة لدى الفئات الحاضنة أصلاً لدولة الوحدة، وراحت تبرز عنعنات جهوية من وراء أعراض التذمر الشعبي من جمود الأوضاع العامة. لقد تشكلت منذ أواخر السنة الثانية من عمر الجمهورية العربية المتحدة مادة تفصيلية لمقدمات النزعة الانفصالية، استثمرتها الفئات الكثيرة المتضررة في مصالحها المادية وشبكيات نفوذها التقليدي، من قيام نظام حكم جديد فشل في ممارسة وابتكار سلطة وحدوية حقيقية، تتلافى استفحال حساسيات ناجمة عن فروقات طبيعية أو في علاقة الطرف الأكبر بالأصغر.

راحت أخطار تجويف تجربة الوحدة من داخل نواتها الأولى، وفي (اقليمها الشمالي) سورية تحديداً، تمهد الأرض الخصبة لواقعة الانفصال الانقلابي بمشاركة أمنية عسكرية من داخل حكومة الاقليم نفسها، ومن أطراف عربية معروفة. فعاد العالم العربي ثانية إلى اسار خارطته التقسيمية. وجاء انفصال الوحدة الأولى ليؤكد انفصالية دائمة لهذه الخارطة ما بين كل اقطارها جميعها طيلة حقبة النهضة الثانية المتعثرة. وظلت هذه الخارطة مسؤولة عن مسلسل الكوارث من شتى الانقلابات المحيطة أو المرتدة، ومن مسلسل هزائم الحروب مع اسرائيل. فرّخت الانفصاليةُ المستديمة نظامَ الأنظمة العربية الذي أنتج ودعّم هو بدوره، نموذج الدولة القطرية الحارسة الأمنية على محظوراته وضروراته والمؤسسة لما يشبه دستوراً أعلى فوق دساتير الأنظمة الحاكمة جميعها.

هل كررت وحدوية وانفصالية التوأمة بين لبنان وسورية فصول مولد وزوال الجمهورية العربية المتحدة التي لم تدم سوى سنوات ثلاث، بينما هناك من يعتبر أن التوأمة بين القطرين لا عمر لها إلا من عمر الجغرافية التي جعلتهما أرضاً واحدة، ومن عمر التاريخ الذي شملهما معاً بكل أحداثه، ومن عمر المجتمع المتقارب وتكوينه التنوعي ما بين عناصره الاثنية والمذهبية نفسها أو المتشابهة.

ما يمكن أن يقال اليوم عن حال البلدين، أنهما يعيش كل منهما عواقب الانفصال عن الآخر وتداعياته المرة، كما لو لم يكن الانفصال حالاً طبيعية لأي منهما. هذا مع العلم أن البلدين لم يعلنا وحدة دولة بينهما. بل اقتصر الأمر، ومع بداية الحرب الأهليَة، على ذلك التواجد العسكري للشقيق الأكبر في ديار الشقيق الأصغر، وقد آل في النهاية إلى شرعنته باتفاقية الطائف، وشرعنة خروجه كذلك الذي لم يتحقق في أوانه بل استمر لأكثر من عقد من السنوات العجاف، متحولاً خلالها إلى ما يشبه وصاية الأقوى على الأضعف بقوة الأمر الواقع فحسب. وما ينتجه هذا الواقع المختل من تفشي الاستغلال، وصدْم الكرامة الوطنية، وشيوع الاحساس العام بانقلاب صيغة الرعاية لبناء الدولة والسلم الأهلي، إلى ما يقرب من صيغة احتلال أجنبي لوطن الآخرين.

لم تكن هناك وحدة دولة سياسية قائمة بين سورية ولبنان، كما كانت عليه الجمهورية العربية المتحدة، ولذلك لم يقع انفصال بين البلدين. بل جرى وضع حد لحالة استثناء طارئة، وربما مخلّة أيضاً في ظروف وشروط حالة التوأمة الطبيعية المستديمة التي لم تصنعها لا إرادة فرد حاكم أو دولة مسيطرة، إنها حالة انتشار لنظام حكم قطري معين امتد إلى قطر مجاور لدواع معينة ثم انقضت، دون أن تنقضي معها نتائجها المعكوسة. وما يتبقى أخيراً للقطرين هو استعادة صيغة التوأمة الطبيعية بينهما، وإعادة إنتاج مزاياها التاريخية العريقة، واستبعاد ما أمكن عقابيل استثناء كاد أن يودي بذاكرة التوأمة، ويمنع مستقبلها التكاملي المحتوم بين الشقيقين.

* مفكر عربي مقيم في باريس

السعودية: حملة لاحياء القبور أم هدم للقصور؟

د. مضاوي الرشيد *

■ يوما بعد يوم تتبلور ملامح حركة حجازية تعنى بالحفاظ على ما تبقى من آثار اسلامية في مكة المكرمة وغيرها من مناطق الحجاز. لقيت هذه الحركة التراثية والثقافية في ظاهرها والسياسية في ابعادها تجاوبا من قبل الصحافة العالمية والعربية. خرجت عدة مقالات في الصحف الغربية والعربية منطلقة من وجهة نظر واضحة وصريحة. كل هذه المقالات تدين النظام السعودي وتتهمه بممارسة حملة تطهيرية قضت على الكثير من المعالم الاثرية الاسلامية في منطقة الحجاز كالقباب المبنية على القبور والمقابر والمباني المشيدة عليها بالاضافة الى بعض المساجد القديمة والمنازل المرتبطة بتاريخ الاسلام الاول. اعتمدت هذه المقالات على مقابلات مع رموز حركة احياء التراث الاسلامي من كتّاب ومثقفين ومختصين بالتراث وعلم الآثار. الكل يدين ما يسمونه بالهيمنة السعودية ـ الوهابية على الارث الاسلامي العالمي وفرض نمط معين من التفسيرات والممارسات الدينية ليس فقط على سكان المنطقة بل على من يزورها من مسلمي العالم وكذلك فرض المذهب الواحد الذي همش وحتى ألغى التعددية المذهبية ورسخ الاقصائية الى ما هنالك من تهم واوصاف ونعوت تعودنا على سماعها من معارضي الهيمنة السعودية بكافة اشكالها السياسية والثقافية والاقتصادية والمذهبية على منطقة الحجاز.

وبينما حركة احياء التراث الاسلامي الاثري تنشط في المجال العالمي تظهر بشكل مواز لها بعض الادبيات التي تحاول جاهدة لتثبيت وبلورة هوية ثقافية للاحياء من سكان منطقة الحجاز. يعتمد هؤلاء على قاعدة ما يسمى بالعادات والممارسات الاجتماعية والطقوس الدينية واللغة المحلية او بالأصح اللهجة المحلية الحجازية كأساس لهذه الهوية المزعومة المشتركة بين ابناء المنطقة هذا بالاضافة الى منظورات التعددية العرقية والتي جعلت مدن الحجاز تشتهر بانصهار الاجناس والاعراق وهو ما يميز هذه المدن عن الريف الحجازي حيث سكنت قبائل ربما لم تختلط مع غيرها من الوافدين الى المنطقة بسبب الحجج.

تشكل هاتان المحاولتان أي محاولة احياء التراث الاثري ومحاولة احياء تراث الاحياء الثقافي بداية مرحلة جديدة في العلاقة بين المركز «الرياض» وهو المركز السياسي والمركز الديني المتمثل بالحجاز. اطلت هاتان المبادرتان في مرحلة حرجة على الصعيد الداخلي السعودي والاقليمي العربي. تشهد المنطقة كلها حالة اعادة صياغة للهويات بجملتها فبينما ترفع الانظمة شعارات جديدة على مسامع مواطنيها كشعار «هذا الوطن اولا» والذي قد فسره البعض على انه تنصل من مسؤوليات عربية تقع خارج حدود القطر الجغرافي نجد ان شعوب المنطقة بمثقفيها وعامتها تدور في حلقة تحاول ان تصيغ من خلالها مفاهيم وشعارات ضيقة. فالكل اليوم ينبش المخزون الاقليمي والطائفي والمناطقي والحضري والبدوي. يحصل هذا في حلبة تتسم بهيمنة خارجية غير معهودة.

يجب ان نقيم حركة احياء التراث الاسلامي المنطلقة من الحجاز ومحاولات صياغة الهوية الجديدة (القديمة طبعا) من باب العلاقة بين المركز السعودي السياسي والطرف. (مع الأسف اصبح الحجاز طرفا سياسيا رغم انه المركز الديني) احياء التراث الاسلامي لا يلقى صدى في الحجاز فقط بل انه يجد تجاوباً مع مجموعات مسلمة اخرى منها مثلا ابناء الطائفة الشيعية والذين هم ايضا يعتبرون الارث الاسلامي لآل البيت قد تم طمسه في اماكن كمقبرة البقيع. كان آخر هذه المحاولات ما قام به مقتدى الصدر عندما زار الملك عبد الله في الرياض العام الماضي. الكل يعلم ان محاربة هذه الآثار الاسلامية لها تاريخ طويل بدأ عندما تمت الهيمنة السعودية على مكة في بداية القرن التاسع عشر ثم انحسرت وعادت من جديد عام 1925 وهو العام الذي سقطت فيه مدن الحجاز في القبضة السعودية.

كيف لنا ان نفسر ظاهرة احياء التراث هذه؟ نحن امام عدة خيارات. الاول: هل هذه محاولة مباشرة لتدوين تاريخ المعول السعودي والذي حسب ارشيف حركة احياء التراث قد هدم معظم الآثار العريقة في المنطقة من اجل الحفاظ على ما تبقى منها؟ طبعا هذا هو الهدف المعلن والذي يتردد دوما في تصريحات النشطاء في هذا المجال. ولكن أي تحليل لا يتخطى هذا الطرح هو قاصر على قراءة الوضع الحالي والمحلي الذي يدور في بيئة قد تغيرت ملامحها من خلال التدخل الاجنبي الواضح في العراق والتوسع الامريكي في المنطقة بالذات.

نتساءل هل يا ترى حركة إحياء التراث هي محاولة استباقية تمهد لمشروع تجزئة السعودية واقامة دولة الحجاز مثلا؟ هل هذه الحركة تستند على اجندة انفصالية قد تتبلور في المستقبل؟ أم هل هي يا ترى محاولة لاخراج الاماكن المقدسة من الهيمنة السعودية ووضعها تحت هيمنة اسلامية تشترك فيها الدول الاسلامية؟ التساؤل الاخير مبني على طروحات كنا قد سمعناها تصدر من جهات كثيرة تخرج عادة مع مواسم الحج وخاصة عندما تحدث الكوارث التي تودي بحياة الحجاج إما بسبب الازدحام او بسبب سوء التدبير من الجهات السياسية والأمنية السعودية.

التساؤل الاخير الذي نطرحه هو هل يا ترى هذه المحاولات يمكن اعتبارها محاولات لتقويض سلطة القصور السعودية عن طريق احياء تراث الآثار والقبور؟

لا بد لنا ان نذكّر بالخلفية التاريخية التي انطلقت منها حركة احياء التراث الاسلامي هذه.

تمت الهيمنة السعودية على منطقة الحجاز تحت منظور قطع دابر الشرك والمشركين وخير دليل على ذلك رسالة وجهها احد أئمة الدعوة النجدية الشيخ محمد بن عبد اللطيف آل الشيخ الى امامه سلطان نجد حينها عام 1918 وقال فيها ما معناه ان الشيطان قد فعل فعله في منطقة الحجاز وعسير وبعد زيارة لهذه المناطق اخبره انه قد رأى بأم عينه كيف ان هذا الشيطان يعيش في تلك الارض ومع اهلها فسقط هؤلاء ولم يروا النور والهداية بل تمرغوا في جاهلية اسوأ من جاهلية كفار قريش قبل الرسالة المحمدية وها هم اليوم على هاوية جهنم اذ انهم يعبدون القبور ويقيمون الاضرحة عليها ويطلبون الشفاعة من الاولياء الاحياء منهم والاموات. هذا الخطاب التاريخي القديم لم ينقطع بل استمر وهو مستمر حتى يومنا هذا وليس للمرء الا زيارة المواقع الالكترونية وليس القبور ليرى كيف ان الاتهامات والاتهامات المضادة تتأصل وتزداد حدة مع «بركات» التكنولوجيا الاتصالاتية الحديثة. منذ البداية قام علماء الحجاز وأهمهم حينها مفتي مكة الشيخ احمد دحلان الشافعي بالرد على اتهامات التكفير الجماعي لمنطقة الحجاز فكتب كتابا عنوانه «الدرر السنية في الرد على الوهابية» يبرئ فيها منطقته واهلها من هذه التهمة الخطيرة ووصمة «القبوريون» التي روجت في الخطاب السياسي والديني السعودي عندما يذكر اهل الحجاز في مروياتهم.

نستطيع ان نجزم ان حركة احياء التراث الاسلامي في الحجاز هي نافذة نطل منها على مستقبل السعودية وليس ماضيها اذ ان هذا الماضي سيبقى في الارشيف حتى يحين موعد كتابته. نعتقد ان هذا المستقبل اما سيكون خطيرا للغاية وذي عواقب وخيمة على الجميع او سيكون فرصة تاريخية لاعادة صياغة وحدة الجزيرة العربية على اسس ثابتة لا مجال فيها لهيمنة مركز واحد وتهميش للاطراف والتي قد يكون بعدها الديني أهم بكثير من المركز السياسي الوقتي.

نستطيع ان نجزم ان معركة احياء التراث الاسلامي هي معركة سياسية بالدرجة الاولى وما تاريخ القبور وتراثها إلاّ محاولة لدفن القصور في منطقة هي بالدرجة الاولى إرث لكل المسلمين وليس فقط لمن سكن واستوطن الحجاز ومن هيمن عليه سياسيا رغم ان تدابير امور المنطقة الدينية والحياتية لا بد ان يكون لسكانها المحليين اولا واخيرا بسبب ارتباطهم تاريخيا ومكانيا بهذا الارث العالمي ومن مبدأ اهل مكة ادرى بشعابها.

منذ فترة والنظام السعودي يرصد محاولات اهل الحجاز ولكنه خرج عن صمته مؤخرا واعلنها حربا على صفحات الكتب حتى هذه اللحظة اذ ظهرت بعض الادبيات التي تدين دعاة الهوية الحجازية بشكل واضح وصريح.

اعتقد ان المعركة لم تتضح معالمها حتى الآن ولكن نجزم ان محاولة حماية الارث الاسلامي الاثري يعرضها بشكل تلقائي لهجوم مضاد يلعب على الخوف من التمزق والتشرذم ودعوات الانفصال خاصة في نظام سياسي يتخبط في شرعيته لا يدري هل هي السلفية الدينية أم الليبرالية الغربية أم الانفتاح الاقتصادي أم السيف؟ يعلم النظام ان الكثير من ابناء البلد عندهم ربما حساسية زائدة من موضوع القبور وزوارها فهو مستعد ان يجند هؤلاء في حرب سياسية لا علاقة لها بالطقوس والممارسات الدينية كما فعل في السابق. ولا بد لنا ان نعترف ان زيارة القبور من اجل التبرك او الصلاة او النحر او حتى الذكرى هي من الامور التي مزقت وقسمت ولم توحد. فيجب على كل مخلص ان يركز على القواسم المشتركة وليس ما يثير الجوانب الوحشية التي عادة تغذيها الانقسامات الفرعية.

هذا الموقف الذي ندعو له لا يعني ولا يجب ان يعني مهادنة السلطة القمعية المركزية التي فُرضت في السابق بالسيف وعلى جثث الكثير في الطائف وغيرها من المناطق الحجازية يجب على حركة احياء التراث ان تتجاوز الاحجار والقبور والآثار وتطور ذاتها لتصبح حركة شاملة معنية بالاحياء وخاصة حاضرهم ومستقبلهم. على هذه الحركة ان تقف موقفا جريئا وتبحث عن جسور ليس فقط مع ريفها القروي الحجازي وانما مع الفعاليات الاخرى في المناطق المتعددة التي تتكون منها الدولة السعودية. عندها فقط ستخرج هذه الحركة من تهمة الانفصالية والمناطقية في مرحلة تاريخية خطيرة تعاد فيها محاولات رسم الخرائط والجغرافيا.

يجب على الجميع ان يستفيد من تجارب الشعوب الاخرى خاصة تلك المتصفة بالتعددية الثقافية والمذهبية. تجربتنا في الجزيرة قد تكون سهلة وأكثر سهولة من تجارب الأمم الاخرى في الشرق والغرب من بريطانيا مرورا بسويسرا وانتهاء بالهند ذات التعددية العرقية والدينية. ففي الجزيرة كلنا عرب وكلنا مسلمون وان فرقتنا الممارسات الاجتماعية واللباس واللهجة والعادات والتقاليد. ما يجمعنا اكثر بكثير مما يفرقنا ولكن لا ننسى ان التفرقة بيننا كانت من اهم المخططات السياسية التي انطلقت تحت شعار اعادتنا الى الاسلام وهو شعار واهي وصمنا بالكفر واختزل الرسالة المحمدية بل حتى انه الغاها عندما قرر ان الشيطان قد عشش في أقدس الاماكن رغم هذه الرسالة وانتشارها.

يجب على حركة احياء التراث الاسلامي ان توسع نطاقها وتتبنى منظورات جديدة يتم على اساسها بناء هيكلية سياسية وادارية يمكن الجميع من العيش في وحدة حقيقية قائمة على الاعتراف بالجميع وليس على منطلق التكفير والهيمنة السياسية والتي بنيت على مثل هذه المنطلقات. هذه الهيكلية الجديدة تضمن للمناطق المختلفة استقلالها المحلي وشخصيتها الثقافية وممارساتها الاجتماعية ومذاهبها المختلفة. هذه الهيكلية لن تتم عن طريق مجالس بلدية محلية لم تستطع ان تحارب انواعا مختلفة من البعوض المسؤول عن حمم تفتك بسكان المنطقة فما بالك بتمثيل أهل هذه المنطقة. نحن هنا نتحدث عن تمثيل سياسي حقيقي ليس فقط للحجاز بل لجميع المناطق يأتي من خلال مجالس محلية تتمتع بقدر عال من الاستقلالية. كذلك نتحدث عن قضاء محلي ومحاكم محلية تدار من قبل قضاة المنطقة وليس اولئك الذين تصدرهم السلطة السياسية المركزية وحليفتها الدينية. كذلك نتحدث عن اعلام وصحافة محلية تعنى بشؤون المنطقة الداخلية وثقافة اهلها واحلامهم وليس اعلاما مركزيا يفرض اخبار من استقبل وودع على الجميع. مثل هذه التطورات تتطلب اعادة النظر بالدولة المركزية وتوزيعها للثروة وهيمنتها الثقافية وقبولها بالتعددية القضائية والتربوية والاجتماعية. عندها فقط سننتقل الى كيان لا يعتمد في مشروعه السياسي على مقولات الشرك والكفر والتخوين والعمالة والعنصرية الى كيان يعتمد على المشاركة في صنع القرار والمساواة في توزيع الثروة المركزية. في مثل هذا الكيان الجديد لا يوجد مكان لاحياء أمجاد زعامات سابقة ماتت ودخلت ارشيف التاريخ بل هناك المكان لزعامات تمثل الشرائح الجديدة وتطلعاتها ندق لكم ناقوس الخطر القادم وبصراحة واضحة حتى لا نتفاجأ بمخططات تطبخ اليوم على نار هادئة. يجب على الجميع ان يتمسك بوحدة هذه الجزيرة ككيان يحتضن اهم المقدسات واكبر الثروات. هذه الوحدة لا تهددها سوى عنجهية المركز السياسي والتي يقامر عليها الخارج من اجل تمرير مشاريع لا تخدم إلاّ مصالحه. مشروع احياء التراث والقبور لن يعيد الاموات الى عروشهم والحل في اللامركزية السياسية التي تضمن حقوق الجميع وتعترف بشخصيتهم المحلية. وربما يأتي اليوم الذي نرى فيه مشروع الولايات العربية المتحدة يتطور ويزدهر ويكون مثالا يتطلع الى الانضمام اليه اخوان لنا في اليمن والخليج بجميع دويلاته، سيأتي هؤلاء من منطلق المساواة واحترام المحلي وليس من مبدأ هيمنة الأخ الأكبر.

* كاتبة واكاديمية من الجزيرة العربية

سورية: نعم.. إنها لحظة حرجة!

ميشيل كيلو

■ نحن وبلادنا في لحظة حرجة جدا، لأسباب كثيرة أبرزها الثلاثة التالية:

1 ـ أن النظام، وقد فشل في إصلاح أي شيء، وخاصة أحواله، أخذ يبذل في الآونة الأخيرة جهدا مركزا يستهدف تغيير مكونات المجال السياسي في الخارج والداخل:

● من جهة عبر علاقته مع إيران، التي انتقلت من علاقة ذات اتجاهين كان لسورية دور تقريري فيها، إلى علاقة تحالف ليست سورية فيها غير ورقة ضغط إيرانية على الغرب عامة وأمريكا خاصة، وقد تصير، إن استمرت حالة الضعف الراهنة، مثل ورقة حزب الله، مع أن طابع العلاقة الجديد لن يكون مقبولا من بقية العرب، وخاصة منهم مصر والسعودية، وقد يحول سورية إلى حلقة ضعيفة في المجابهة الدولية مع إيران، ربما أغرى ضعفها بضربها قبل غيرها من أوراق إيران.

● ومن جهة أخرى عبر الإفادة من تيارات إسلامية الهوى، ربما كانت منظمة لكنها ليست مسيسة، لذلك يمكن التلاعب بها واستعمالها من حين لآخر في الداخل، حيث بوسعها تقديم دعم جدي للنظام، الذي يدافع عن نفسه كمن ظهره إلى الحائط، ويمكن أن يلجأ إلى أية قوى أو تدابير تساعده على البقاء، أو يستطيع التلويح بورقتها في الداخل والخارج، لتخويف مواطنيه أولا وأعدائه ثانيا، باعتبار أنها البديل الأكثر سوءا بكثير منه بالنسبة إلى الجميع، هنا وهناك. إلى هذا، تتخلق عبر العلاقة الجديدة مع إيران سياسة خارجية سورية مختلفة عن تلك التي عرفناها خلال العقود الأربعة الماضية، ويبدأ بالتكون حقل داخلي جديد، بعلاقات جديدة ومكونات إضافية وجديدة بدورها، يمكن أن تخرج المعارضة من السياسة مجددا وأن تفقدها جزءا كبيرا من فاعليتها، خاصة إن هي تعاملت مع هذين المستجدين، الخارجي والداخلي، بالعقلية التي طورتها خلال صراعها ضد نظام لديه ارتباطات خارجية وأسس داخلية مغايرة. إذا حدث هذا، وعجزت المعارضة عن مجاراة ما يحدث في النظر والعمل، سينجز النظام انتقاله إلى مكان جديد بينما ستحارب هي ضد نظام آخر، ليس للغة التي استخدمت ضده، لنقده وكشفه، المفعول عينه ـ إن كان لها أي مفعول ـ في مواجهة الوضع الجديد، وهذا في اعتقادي أعظم خطر يهدد المعارضة، بينما يتمثل الخطر الذي يهدد سورية النظام في تقلبات سياساته وخياراته، وتجاهله أن نظاما بني كي يكون غربيا وحديثا، لا يستطيع الانقلاب على نفسه فجأة والتحول إلى نظام يقوم على نقيضهما: الهوية والخصوصية، دون أن يغرق نفسه وبلاده في مشكلات جديدة وخطيرة.

2 ـ أن النظام يحكم قبضته أكثر فأكثر على الحياة العامة والأنشطة السياسية والمدنية، التي تشكلت في بلادنا خلال السنوات الست الماضية. وهو عازم على كتم أنفاس الجميع من الآن فصاعدا، كي يبقى بمفرده في الساحة ويثبت لمن يحتاج إلى إثبات أنه لا بديل في الداخل له، مهما كانت طائشة الخطوات الضرورية لذلك، مثل اختطاف وإخفاء علي العبد الله وولده، وحملات الاعتقال التي تتسع من يوم لآخر، وتطال أعدادا متعاظمة من المواطنين السوريين، وتحول السياسة إلى مجرد غطاء للأمن، بعد أن ظهر لبرهة وكأن السياسة بدأت تحرر نفسها منه، ومثل الإمعان في تضييق الخناق على المواطنين، معيشيا وسياسيا وحياتيا، بما يذكر بأجواء الثمانينيات، عندما سادت في صفوفه «روح حماه»، وتصرف كمن لا يرى سياسة غير العنف والقمع، ولا يفكر بعلاقات مع المجتمع تقوم على غيرهما. هذا التطور، إذا ما استمر وتفاقم، يهدد بتهميش المعارضة والحراك الديمقراطي على الإجمال، فهو، بتضافره مع التبدل في بنية العلاقات الخارجية والداخلية للنظام، يشكل تهديدا خطيرا للمعارضة ولسورية من الضروري إيجاد ردود ملائمة عليه، وإلا كنا كالنعامة التي تدفن رأسها في رمال كلمات جميلة عن الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية والمجتمع المدني والمصالحة الوطنية... الخ، بينما هي تغرق في هذه الرمال بسبب غفلتها.

3 ـ أن المعارضة لم تنجح بعد في بلورة صيغ للعمل والتعاون ضاربة وحديثة وقادرة على تجاوز المآزق والتحديات، التي يطرحها عليها عمل سياسي مفتوح وعلني ليس لديها فيه غير خبرة قليلة وتجارب محدودة، يجبرها الظرف القائم على إنجازه مجتمعة، في حين يفكر كل فريق منها، رغم إعلان دمشق وما تحقق بواسطته من جمع للجهود وتوحيد للبرامج والأهداف، انطلاقا من مصالحه وخصوصياته، حتى انه ليصعب القول إننا صرنا نرى أنفسنا وأحزابنا انطلاقا من الإعلان وبدلالته، وأقلعنا تماما عن رؤيته بدلالة تنظيماتنا وأشخاصنا وانطلاقا منها، وأننا دخلنا حقا الزمن التالي لقيامه، ولم نغادر بعد زمن التجمع الوطني الديمقراطي والأحزاب الكردية الكثيرة والمتفرقة. ومع أن وقت جمع الخبرات، وتوحيد السياسات والتكتيكات والمواقف، والالتزام بالقرارات، والانفتاح على الآخر في المجتمع والدولة والسلطة لم يفت بعد، فإن واقع الحال يذكرنا بضرورة إعطاء هذه المسائل اهتماما أقصى، بسبب ما شرع يظهر من تباين في بعض مواقف وخيارات قوى معارضة، لدورها ورأيها قدر عظيم من الفاعلية في شتى المجالات والأصعدة. لا أريد أن يفهم من هذا الكلام أن المعارضة منقسمة على نفسها، أو أن علاقات أطرافها ليست جيدة، وأنها لا تحقق أي تقدم. إنه يعني باختصار شديد أن ما هو قائم من علاقات وتعاون لا يكفي، إن هو بقي على حاله الراهنة، للتصدي للمستجدات التي ذكرتها في النقطتين السابقتين، وأنه بحاجة إلى تطوير، على صعيد كل فريق والمعارضة مجتمعة، وإلا فإن ما قد نطوره من ردود على تحديات الداخل والخارج لن يكون في مستوى التحدي، وقد نجد أنفسنا أسرى جمود سيدفعنا إلى تبني مواقف غير فاعلة وغير مؤثرة وغير نوعية في ظرف يتحرك كل من فيه، خاصة على جبهة النظام وأجهزته، بينما تسبب بعض أنشطتنا الإرباك والبلبلة في صفوفنا!.

هل تستطيع سورية، حكما ومعارضة مواجهة هذه اللحظة الحرجة، كل في مجاله وبطريقته ومن أجل أهدافه؟ وهل لدى المعارضة القدرة حقا على بلورة ديناميكية عملية تبقي لها المبادرة، التي ما أن أمسكت بطرف منها حتى وجدت نفسها في موقع مهم من العمل العام في الداخل، وقد عاد عليها نضالها من أجل إدخال نظام العصر الحديث إلى البلاد بسمعة خارجية كبيرة، يمكن الإفادة منها، لخدمة الوطن والبديل الديمقراطي المنشود، الذي لن يتحقق من تلقاء نفسه أو لأنه صحيح وعادل، ولن يتحول إلى حقائق على الأرض بغير عمل صادق ودؤوب يجعله ممكنا؟

إن التقدم الذي حققته المعارضة خلال السنوات القليلة الماضية مشجع جدا، لكنه سيبقى مهددا بعجزها عن حسن قراءة ما يستجد خارج صفوفها، والاستسلام لما قد يوجد من ثغرات ونقاط ضعف داخلها. أخيرا، بماذا يتقدم البشر، إذا كانوا لا يتقدمون بقوة عقولهم الصاحية وعزائمهم الصادقة، وتواضع، وقولهم الحق، ليس فقط في وجه سلطان جائر، بل كذلك في وجه ذواتهم!.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان
رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط).
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel: (9626) 5337920 Fax: 5337928
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN